خلال اجتماعه بنظيره السعودي

الصالح يدعو لتبادل الخبرات في المجال التشريعي مع السعودية

الصالح في الرياض لتعزيز التعاون التشريعي بين البحرين والسعودية

■ الرياض - مجلس الشورى

□ أشاد رئيس مجلس الشورى علي الصالح بدور مجلس الشورى السعودي برئاسة الشيخ عبدالله بن محمد آل الشيخ في سَنّ التشريعات التي تخدم مصالح المواطنين السعوديين وحل مشكلاتهم، مؤكداً أن التماسك الاجتماعي والالتفاف القوي الذي تشهده المملكة الشقيقة يعد من أبرز العوامل التي ساهمت فيما تشهده من تطور ونماء بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

جاء ذلك خلال اجتماع الصالح بنظيره السعودي أمس (السبت) بمناسبة الزيارة التي يقوم بها الصالح والوفد المرافق للمملكة العربية السعودية بدعوة كريمة من رئيس مجلس الشورى السعودي، وبيّن الصالح خلال الاجتماع أن العلاقات البحرينية السعودية مبنية على قاعدة قوية من التعاون والتنسيق والرعاية من لدن القيادتين، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على العلاقات المتبادلة بين البلدين والشعبين الشقيقين. وأوضح الصالح أن عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة يوجه دائماً لتعزيز أواصر التعاون مع السعودية لتشمل جميع المجالات، إذ تحظى هذه العلاقة باهتمام خاص من لدن جلالته، وهو الأمر الذي يستشعره المواطنون في البلدين الشقيقين، مثمناً الصالح في ذات الوقت مواقف المملكة العربية السعودية المساندة والداعمة لشقيقتها البحرين، والتي تقع محل تقدير وترحيب من قبل البحرينيين عامة.

وأشاد الصالح بدور السعودية في التصدي للقضايا العربية والإسلامية وحرصها على وحدة الصف العربي، مثمناً كل الخطوات التي تقوم بها القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين وحكومته للمساهمة في تحريك القضايا ذات الطابع الإقليمي والدولي التي تهتم بها دول المنطقة، وأعرب رئيس المجلس عن أمله في أن تستمر هذه الزيارات بين مجلسي الشورى السعودي والبحريني لتبادل التجارب والخبرات في المجال التشريعي، والعمل على سن قوانين تخدم المصالح المشتركة بين المملكتين الشقيقتين.

من جانبه، رحب رئيس مجلس الشورى السعودي بزيارة الصالح، معتبراً أن هذه الزيارة هي بداية لجملة من الزيارات المتبادلة بين الطرفين لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق في المجال التشريعي، مؤكداً أن أعضاء مجلس الشورى السعودي يتابعون التطور الذي تشهده مملكة البحرين في مختلف المجالات وخصوصاً في المجال التشريعي منذ بدء المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

ولفت رئيس مجلس الشورى السعودي إلى أن العلاقات الأخوية بين السعودية والبحرين سجلت تطوراً مستمراً على كل المستويات انطلاقاً من الثوابت والرؤى المشتركة التي جمعت بينهما تجاه مختلف القضايا، وروابط الأخوة ووشائج القربى، ووحدة المصير والهدف المشترك التي جمعت بين الشعبين، فضلاً عن جوارهما الجغرافي وعضويتهما في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما انعكس إيجاباً على وحدة وتماسك الصف الخليجي والعربي.

وعدّ رئيس مجلس الشورى السعودي العلاقات السعودية البحرينية أنموذجاً يحتذى في العلاقات بين الدول، معبراً عن أمله بتطور العلاقة بين مجلس الشورى في المملكة ونظيره البحريني لتكون منطلقاً عملياً لتبادل المعلومات والزيارات والتنسيق المستمر بين الجانبين.

الظهراني مستقبلاً وفد «الشورى القطري»

وصول وفد «الشورى القطري»

الظهراني: شراكة برلمانية بحرينية قطرية

■ القضيبية - مجلس النواب

□ أعلن رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني أمس (السبت) عن تأسيس شراكة برلمانية بحرينية قطرية، بين مجلس النواب البحريني ومجلس الشورى القطري، من أجل تفعيل العلاقات البرلمانية وزيادة أواصر التعاون في مجال العمل التشريعي والرقابي، وفي عمل النواب وتبادل الخبرات والمعلومات على مستوى الأمانة العامة.

وأكد الظهراني عمق العلاقات التاريخية المتميزة بين البحرين وقطر، وأن التطلعات المستقبلية لزيادة حجم التبادل التجاري وإنشاء المشاريع الاستثمارية والاقتصادية والصناعية المشتركة بين البلدين وفتح السوق لفرص العمل لأبناء البلدين الشقيقين، يحظى بدعم واهتمام نيابي بالغ ورفيع.

جاء ذلك خلال وصول وفد مجلس الشورى القطري للبلاد صباح أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى القطري محمد بن مبارك الخليفي، في زيارة رسمية للبحرين خلال الفترة 9-12 مايو/ أيار الجاري.

يذكر أن الوفد البرلماني القطري يضم كلاً من: حامد الأحبابي، عبدالله السادة، عبدالرحمن المفتاح، راشد حمد، خلف المناعي، سعيد بطي، صقر المريخي، والسكرتير العام للمجلس فهد الخيارين ومدير مكتب رئيس المجلس رشيد عيسى ورئيس قسم العلاقات العامة والإعلام عبدالمجيد التميمي ومساعد رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام مسفر حميد وباحث الشئون الإدارية بالعلاقات العامة والإعلام ناصر السليطي.

ويشار إلى أنه من المقرر أن يعقد الوفد عدداً من الاجتماعات والمباحثات البرلمانية مع كل من مجلسي النواب والشورى، كما سيلتقي الوفد بعدد من كبار المسئولين والوزراء في الدولة. في حين سيقوم الوفد بسلسلة من الزيارات والمقابلات الرسمية لبعض المؤسسات والهيئات الرسمية، ضمن مساعيها لبحث سبل تفعيل التعاون المشترك بين البحرين وقطر.

الظهراني: دعم تشريعي للتعاون الاستثماري مع قطر

أكد رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني - خلال جلسة المباحثات الرسمية التي عقدت مساء أمس بمجلس النواب بالقضيبية بين مجلس النواب ومجلس الشورى القطري - توجّه المجلس لدعم التعاون الاستثماري والبرلماني مع دولة قطر.

وقال: «إن المجلس ومن خلال اللجان الثنائية المشتركة والتشريعات والقوانين سيحقق المزيد من المشاريع التي تصب في صالح البلدين والشعبين الشقيقين، وسيحرص على تقديم كل التسهيلات والجهود والمبادرات لتحريك الملفات والمشاريع التنموية والحضارية، وإن المجلس يتابع عن كثب التطورات والتقدم الحاصل بشأن إنشاء جسر المحبة بين مملكة البحرين ودولة قطر».

الوفد البرلماني يطالب بدور أكبر للدول النامية في إدارة النظام الاقتصادي والمالي العالمي

■ جنيف - الشعبة البرلمانية

□ طالب وفد الشعبة البرلمانية برئاسة رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى خالد حسين المسقطي وعضوية النائب رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس النواب عبدالجليل خليل بتغيير أسلوب إدارة النظام الاقتصادي والمالي العالمي بحيث تحتل الدول النامية دوراً أكبر في هذه الإدارة إذا أحسنت استثمار هذه الأزمة، مؤكداً أنه من النتائج المهمة لهذه الأزمة هو بروز أهمية التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف.

وقد اختتم وفد الشعبة البرلمانية مشاركته في المؤتمر البرلماني الذي بحث على مدى يومين (7 و 8 مايو/ أيار الجاري) بقصر الأمم المتحدة في جنيف تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وذلك بمشاركة عدد من رؤساء وأعضاء برلمانات العالم وقيادات صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى عدد كبير من الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد وخبراء عالم المال والاقتصاد.

وأشار الوفد إلى أن المؤتمر الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة الأزمة المالية العالمية وأثرها على التنمية وكيفية احتواء هذه الأزمة وإيجاد الحلول لها، خرج بتوصيات عدة في بيانه الختامي الذي شدد على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وإجراءات فعالة لعلاج الأزمة على المديين المتوسط والبعيد من خلال دور مؤثر تقوم به البرلمانات والبرلمانيون في دول العالم المختلفة، وكذلك الحكومات والمجتمع الدولي، كما أكد البيان أن العلاج الفوري للأزمة المالية العالمية والذي يتمثل في ضخ السيولة يجب أن يصحبه نهوض اقتصادي يعمل على خلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى أن الخطوة التالية يجب أن تكون إعادة إصلاح النظام المالي العالمي من أجل إعادة الثقة في الأسواق والمساعدة في عودة التدفقات التجارية والاستثمارات.

ونوه البيان الختامي إلى انه على رغم نشوء الأزمة وجذورها في الاقتصادات الأكثر تقدما لعوامل عدة فإن الأزمة أثرت على كل دول العالم وبخاصة النامية منها والأقل نموّاً وهذه الأخيرة لم يكن لها أية مسئولية في نشوء الأزمة.

وذكر الوفد أن البيان الختامي قد ركز على ضرورة تعزيز مبدأ الشفافية وتوفير المعلومات المتعلقة بميزان المدفوعات، مع ضرورة قيام البرلمانيين باعتماد الموازنات الشاملة، كما نص البيان على أهمية تعزيز سلطة البرلمان لإشراف ومراقبة السلطة التنفيذية فيما يتعلق بمشاريع الإقراض والتمويل.

وأوضح الوفد أن البيان أوصى كذلك بأهمية إنشاء المحاكم الاقتصادية، كما أكد أهمية أن تركز الدول موازناتها على مشاريع التنمية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة داخل البرلمانات تعنى بوضع نظام الإنذار المبكر للمتابعة والإشراف على الاقتصاد لتفادي الأزمات القادمة، مع ضرورة العمل على الاستثمار في قطاع برامج الغذاء.

هذا وكان المؤتمر البرلماني العالمي ناقش السياسات الاقتصادية الرامية إلى حفز الاقتصاد العالمي وخلق مناصب للشغل والتصدي للركود الاجتماعي. كما بحث المشاركون سبل الحد من تأثير الأزمة على التنمية في حين خصص جزء من النقاش لإصلاح النظام المالي العالمي وسبل تحقيق الاستقرار المالي، وتمت في هذا الصدد الدعوة إلى انخراط برلماني أكبر على الصعيدين الوطني والدولي لضمان المزيد من الشفافية والمسئولية فيما يخص السياسات الاقتصادية والأنظمة المالية.

وتم خلال المؤتمر إخبار البرلمانيين بأشغال لجنة الخبراء التي شكلها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي يتولى تسييرها جوزيف ستيغليتز الحاصل على جائزة نوبل وكذا بنتائج قمة مجموعة الـ20 التي انعقدت بلندن والاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إلى ذلك، تحدثت رئيسة البرلمان النمساوي السيدة باربرا برامر خلال أعمال المؤتمر إذ أشارت إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمانيون في توقيع الاتفاقيات التي من شأنها حماية الاقتصاد العالمي، لافتة إلى أهمية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في المجال الاقتصادي، متسائلة إذ كانت الأزمة الاقتصادية ستحدث لو كانت المرأة طرف في صنع القرار.

«المقاولين البحرينية» ترفض قرار «حرية انتقال العامل»

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ أعربت جمعية «المقاولين البحرينية» عن رفضها قرار وزير العمل بـ «حرية انتقال العامل» والذي وصفته بأنه يشكل انتهاكاً لاستقرار سوق العمل وأوضاع المقاولين وأصحاب الأعمال ومصلحة هذا الوطن الغالي.

وقالت الجمعية، في بيان لها تلقت «الوسط» نسخة منه أمس، إن القرار الذي يسعى وزير العمل إلى تنفيذه مطلع شهر أغسطس/ آب المقبل وهو «انتقال العامل الأجنبي إلى كفيل آخر» والقرارات السابقة ومنها ضريبة عشرة الدنانير تؤثر بشكل مباشر على طبيعة توازن العلاقة القائمة بين العامل الأجنبي وصاحب العمل، كما ستؤثر هذه القرارات سلباً في نفوس أصحاب الأعمال وأبناء هذا الوطن في ظل هذه الأزمة المالية وكساد السوق وهروب الأيدي العاملة وانتشارها في الطرقات وأمام مرأى ومسمع الجميع من دون إيجاد حلول جذرية لمعالجتها والهرب من مشكلة إلى مشكلة أخرى بقرارات جائرة أخرى بعيدة عن روح المصلحة الوطنية العليا مع عدم الاكتراث برأي الغالبية التي تعد الركن الأساس لعملية التنمية الاقتصادية لهذا البلد والوضع القائم الحالي وتراكمات القرارات الأخرى خلال أيام وأشهر معدودة من غير دراسة متأنية تأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الخطير الذي بدأت آثاره تظهر شيئاً فشيئاً وهو انعدام السيولة المالية وتراجع أسعار العقارات إلى 30 في المئة ورحيل واستعداد بعض الشركات الأجنبية إلى الرحيل خارج البلاد وإعلان بعض التجار إفلاسهم بسبب الأزمة المالية العالمية والقرارات غير المسئولة التي يتخذها وزير العمل بوتيرة متصاعدة ستؤدي إلى تقهقر وانهيار شريحة كبيرة من أبناء هذا الوطن وإلى انهيار خطير في نفوس أصحاب الأعمال، وتعتبر تدميراً واضحاً (...) لمصادر رزقهم وقوت عيالهم اليومي، كما ستؤثر سلباً على فرص العامل البحريني في الحصول على وظيفة تكفل له العيش بكرامة.

وكررت جمعية المقاولين رفضها قرار حرية انتقال العامل إلى كفيل آخر الذي يسعى الوزير إلى تنفيذه من دون أخذ رأي أصحاب الشأن وهم التجار وأصحاب الأعمال، مبينة أن فرض هذا القرار وبهذا الاستعجال هو تواصل لفرض الأمر الواقع على الجميع من غير مراعاة حقوق أصحاب الأعمال ومصلحة هذا الوطن وأبنائه.